

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن الله عز وجل قد بعث النبي ﷺ داعياً إلى الحق. أنزل عليه الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۗ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴾^١، وكذلك أوحى إليه السنة النبوية، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾^٢. وهما الأمران اللذان تركهما النبي ﷺ في أمته، من تمسك بهما نجا في الدنيا والآخرة، قال النبي ﷺ: "تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُم بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ"^٣. ويجب على المسلم أن يتمسك بهما ولا يستغني بالقرآن عن السنة النبوية، لأن القرآن الكريم اشتمل على مجملات فجاءت السنة النبوية لبيانها. وقد اعتنى العلماء بهما عناية كبيرة في تعلمهما وتعليمهما وتبليغهما ونشرهما وجميعهم قاموا بحفظهما من كل ما يفسدهما.

السنة النبوية لها مكانة عظيمة في التشريع الإسلامي، لأنها المصدر الثاني في الإسلام بعد كتاب الله بإجماع أهل العلم. ثم إن الأحاديث لا تعرف درجتها إلا بمعرفة أسانيدها، لذا خص الله هذه الأمة بالإسناد.

^١ سورة النساء: ١٠٥.

^٢ سورة النجم: ٣-٤.

^٣ مالك بن أنس، "الموطأ" [بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م] ٢/٨٩٩ رقم:

قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : «الإِسْنَادُ» عِنْدِي مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ فَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ بَقِيَ^١ أَي: بقى متحيراً لا يدري ما يقول، لأنه لا إسناده معه يعرف به صحة الحديث أو ضعفه^٢.

وقال سفيان الثوري: الإِسْنَادُ سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟^٣. وقال الأوزاعي: ما ذهب العلم إلا ذهب الإِسْنَادُ، وغير ذلك من الأقوال التي تدل على أهمية الإِسْنَادِ.

وقد بذل العلماء جهودهم في حفظ السنة وذلك بجمعها وتدوينها وكتابتها في الكتب الحديثية. منها الجوامع مثل الجامع الصحيح للبخاري، ومنها المسانيد مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومنها السنن مثل سنن أبي داود، ومنها المعاجم مثل المعجم الكبير؛ والأوسط؛ والصغير للطبراني، ومنها المستخرجات مثل المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني، ومنها المستدركات مثل المستدرک على الصحيحين الذي صنّفه الإمام الحاكم.

وكتاب المستدرک للإمام الحاكم هو كتاب يجمع فيه مؤلفه أحاديث كثيرة مما استدرکه على الصحيحين. ذكر فيه الأحاديث التي رواها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما ولم

^١ الترمذي، مُجَدِّدُ بن عيسى، "الجامع الكبير" [بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦ م] ٢٣٢/٦.

^٢ عرفة بن طنطاوي، "الشفعة بين الجمع العثماني و الأحرف السبعة" [القاهرة: مركز تأصيل علوم التنزيل للبحوث العلمية والدراسات القرآنية، ١٤٤٣هـ] ص: ٥٠٢.

^٣ ابن حبان، مُجَدِّدُ بن حبان بن أحمد، "المجروحين من المحدثين" [الرياض: دار الصديقي للنشر و التوزيع، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م] ٣١/١.

^٤ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن مُجَدِّدُ، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ" [المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ] ٥٧/١.

يُرجاها، وأحاديث ليست على شرطهما ولكنها صحيحة الإسناد. قال ابن الصلاح: **وَاعْتَنَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ بِالزِّيَادَةِ فِي عَدَدِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَجَمَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ سَمَاءِ (الْمُسْتَدْرَكِ) أَوْدَعَهُ مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا رَأَاهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، قَدْ أَخْرَجَا عَنْ رُؤَاتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا، أَوْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَحْدَهُ، أَوْ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ، وَمَا أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^١. وسبب تصنيفه هو الرد على بعض المبتدعة القائلين بأن الأحاديث الصحيحة لا تتجاوز عشرة آلاف حديث^٢، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه.**

والإمام أبو عبد الله الحاكم له خدمة جليلة لهذا الدين، وللسنة النبوية خاصة. صنف في علوم الحديث مصنفات كثيرة. ولا ريب أنه إمام حافظ، عرفنا ذلك من أقوال العلماء، منهم الخطيب البغدادي حيث قال عنه: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة"^٣، وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين"^٤، وقال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي الحافظ: "سمعتُ الحاكمَ أبا عبد الله إمامَ أهلِ الحديثِ في عصره يقولُ: شَرِبْتُ مَاءَ زَمْزَمَ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَزُرُّنِي حُسْنَ التَّصْنِيفِ"^٥. من

^١ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث" [سوري: دار الفكر، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م] ص: ٢١-٢٢.

^٢ الحاكم، محمد بن عبد الله "المستدرک علی الصحیحین" [مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م] ٤٧/١.

^٣ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي "تاريخ بغداد" [بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م] ٥٠٩/٣ رقم: ١٠٤٤.

^٤ الذهبي، محمد بن أحمد "سير أعلام النبلاء" [القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م] ٥٧١/١٢.

^٥ المصدر السابق ٥٧٤/١٢.

الأقوال السابقة علمنا أنه عالم من علماء الحديث الذي له حسن التصنيف. مع ذلك فهو معروف عند العلماء بالتساهل في تصحيح الأحاديث في كتابه هذا أي المستدرك على الصحيحين.

قال عنه ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"^١.

وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ): "الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات"^٢.

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): "إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك"^٣.

فهذا هو السبب الذي دفع الباحثة لاختيار هذا الكتاب. أرادت تخريج بعض الأحاديث المروية في كتاب المستدرك لمعرفة مدى موافقة الحاكم للشيخين في تصحيحه أو تساهله في ذلك. وذلك بدراسة خمسة أحاديث فيه رقم (٥٨٧-٥٩١) من كتاب الطهارة. هذه الأحاديث ما يلي:

^١ ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث" ص: ٢٢.

^٢ النووي، يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب" [القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، ١٣٤٤-١٣٤٧ هـ] ٦٤/٧.

^٣ الذهبي، محمد بن أحمد "ميزان العتدال في نقد الرجال" [بيروت - لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م] ٦٠٨/٣.

١. حديث رقم ٥٨٧ (عن ابن عمر، قال: (كُنَّا نَتَوَضَّأُ رِجَالًا وَنِسَاءً وَنَغْسِلُ أَيْدِينَا فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)).
٢. حديث رقم ٥٨٨ (عن أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (إِنَّ لِلْوُضْوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوَلَهَانُ فَاحْذَرُوهُ، وَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ)).
٣. حديث رقم ٥٨٩ (عن أَبِي نَعَامَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ، سَمِعَ ابْنَهُ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَبْيَضَ عَنِ يَمِينِ الْجَنَّةِ، إِذَا دَخَلْتُهَا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ سَلِ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ النَّارِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: (إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الطُّهُورِ وَالِدُّعَاءِ)).
٤. حديث رقم ٥٩٠ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الرُّبَيْدِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: (وَيْلٌ لِّلْأَعْقَابِ، وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ)).
٥. حديث رقم ٥٩١ (عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نَهَى أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ الْمَاءَ إِلَّا مِمَّنْرًا)).

الفصل الثاني: تحديد المسائل

من خلال ما تقدم حددت الباحثة المسائل فيما يلي:

١. من أخرج الأحاديث الخمسة (٥٨٧-٥٩١) في كتاب الطهارة من كتاب

المستدرک للإمام الحاكم؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث الخمسة؟

٣. هل تحقق تساهل الحاكم في تصحيح تلك الأحاديث الخمسة أم لا؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما تقدم في تحديد المسائل فتكون أهداف البحث ما يلي:

١. معرفة من أخرج الأحاديث الخمسة (٥٨٧-٥٩١) في كتاب الطهارة من كتاب

المستدرک للإمام الحاكم.

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث الخمسة.

٣. معرفة تحقق تساهل الإمام أبي عبد الله الحاكم في تصحيح تلك الأحاديث

الخمس.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد أن قامت الباحثة بمطالعة بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية المتعلقة بهذا

البحث، لم تجد الباحثة بحثاً مستقلاً بعنوان "تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم

رقم (٥٨٧-٥٩١) من كتاب الطهارة" إلا أن الباحثة وجدت بعض البحوث العلمية ذات

علاقة بهذا البحث، وهي مايلي:

أولاً، هذا البحث العلمي كتبه أنس الجاد في قسم الحديث بكلية أصول الدين بجامعة

غازي عثمان باشا، بتركي، بعنوان "مدى تساهل الحاكم حول الأحاديث التي صححها الحاكم

وحكم عليها الذهبي بالوضع" لعام ٢٠١٨ م^١. نتيجة هذا البحث، أن الباحث قام بتخريج ثمانية عشر حديثا في كتاب المستدرك التي صححها الحاكم واعتبر الذهبي أنها موضوعة. فظهر بعد أن قام بتخريجها أن أربعة عشر حديثا قال فيها الذهبي موضوعة هو الحق، وثلاثة أحاديث اعتبرها الذهبي أنها موضوعة لا يثبت ذلك بل هي ضعيفة، وحديث واحد قال فيه الذهبي أنه موضوع لا يثبت أيضا بل هو حسن. أما وجه الشبه بين هذا البحث وبجته فيكون في دراسة أحاديث المستدرك للإمام الحاكم النيسابوري. ومن حيث المخالفة أن مجال بحثه عن تساهل الحاكم حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع وأما بحثي يتعلق بدراسة خمسة أحاديث المستدرك رقم (٥٨٧-٥٩١) من كتاب الطهارة.

ثانياً، البحث العلمي كتبه حنان عبد العزيز عبد الخالق في قسم الحديث الشريف وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان "موافقات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك بقولهم (صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه ووافقه الذهبي) وهي في الصحيحين أو أحدهما"^٢. في هذا البحث، قام الباحث بدراسة الأحاديث التي وهم فيها الإمام الحاكم وقال إنها ليست عن الإمام البخاري والإمام مسلم، وعددها ٤٣ حديثا. قام الباحث في دراسة تلك الأحاديث ببيان الكلمات الغريبة وذكر الفوائد في أخير كل حديث. والنتيجة أن الأحاديث التي قال عنها الحاكم بأنها ليست في

^١ أنس الجاد "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع"، (*Journal of Oriental Scientific Research (JOSR)*، Vol. ١٠، No. ٤، (٢٠١٨).

^٢ حنان عبد العزيز عبد الخالق "موافقات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك بقولهم (صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه ووافقه الذهبي) وهي في الصحيحين أو أحدهما تخريج ودراسة، (جامعة الأزهر - القاهرة).

الصحيحين تضمّنت معظم الكتب الفقهية كالإيمان والطهارة والجنائز والزكاة وغير ذلك حتى كتاب الفتن. أما وجه الشبه بين هذا البحث وبجته فيكون في دراسة أحاديث المستدرك للإمام الحاكم النيسابوري. ومن حيث المخالفة فالباحث في بجته قام بدراسة ٤٣ حديثاً من معظم الكتب الفقهية في كتاب المستدرك، وأما بجثي يتعلق بتخريج خمسة أحاديث المستدرك رقم (٥٨٧-٥٩١) من كتاب الطهارة.

ثالثاً، هذا البحث كتبته إيمان عروة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية في تخصص الحديث وعلومه في قسم أصول الدين بمعهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي بالجزائر، بعنوان "الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع (الخلفاء الأربعة أمودجا)" لعام ٢٠١٧ م^١. قامت الباحثة بدراسة الأحاديث لها علاقة بفضائل الخلفاء الأربعة التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع، فظهرت النتيجة، أولاً: أن أكثر الأحاديث فيه إن لم تكن كلها كان تعقب الذهبي فيها صواباً، وكان أكثرها موضوع؛ ثانياً: ليس كل الأحاديث التي حكم عليها الإمام الذهبي بالوضع قد أصاب فيها، فبعضها لا يصل إلى درجة الوضع. أما وجه الشبه بين هذا البحث وبجتها فيكون في دراسة بعض الأحاديث من أحاديث المستدرك للحاكم النيسابوري، ومن حيث المخالفة أن مجال بجثها عن الأحاديث الخلفاء الأربعة التي صححها الحاكم في المستدرك

^١ إيمان عروة "الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع (الخلفاء الأربعة أمودجا)"، رسالة الماجستير (الوادي - الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، ٢٠١٧).

وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع وأما بحثي يتعلق بدراسة خمسة أحاديث المستدرك رقم (٥٨٧-٥٩١) من كتاب الطهارة.

رابعاً، البحث العلمي هذا كتبه عبيدُ عَدْنَانُ خُدا بَحْشُ جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، بعنوان "قول الحاكم في المستدرك: "على شرط الشيخين أو أحدهما"" لعام ٢٠١٩ م^١. في هذا البحث درس وتحقق الباحث ثمانية أحاديث قال فيه الحاكم على شرط الشيخين أو أحدهما واستخدم الباحث طرقاً، منها ذكر نص الحديث وتخريج الحديث من الكتب التسعة وترجمة الرواة وأحكام النقاد والحكم على الحديث. أما وجه الشبه بين هذا البحث وبجته فيكون في دراسة بعض الأحاديث المروية في كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. ومن حيث المخالفة أن مجال بحثه عن أحاديث المستدرك التي قال فيها الحاكم "على شرط الشيخين أو أحدهما"، وأما بحثي يتعلق بدراسة خمسة أحاديث من كتاب الطهارة في المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم ٥٨٧ إلى ٥٩١.

خامساً، هذا البحث كتبه دلشاد شمس الدين البالكي قسم علوم الحديث بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة بَنَكُؤُل، الجمهورية التركية، بعنوان "فضائل آل البيت في مستدرك الحاكم -علي- ﷺ" لعام ٢٠١٧ م^٢. نتيجة هذا البحث أن الباحث قد قام بتخريج الأحاديث في هذا البحث عددها ١٢٦ حديثاً، وأكثرها إما ضعيفة وإما موضوعة،

^١ عبيد عدنان خدا بحش، "قول الحاكم في المستدرك: "على شرط الشيخين أو أحدهما""، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثالث، المجلد الثاني، (٢٠١٩).

^٢ دلشاد شمس الدين البالكي "فضائل آل البيت في مستدرك الحاكم دراسة نقدية -علي- ﷺ - نموذجاً [بنكول، ٢٠١٧ م].

ومجموعهما ٢٥ حديثا صحيحا، و ٣٠ حديثا حسنا، و ٤٨ حديثا ضعيفا، والباقي عددها ٢٣ حديثا موضوعا. أما وجه الشبه بين هذا البحث وبجته من حيث دراسة بعض الأحاديث التي وردت في كتاب المستدرك للإمام الحاكم. ومن حيث المخالفة أن مجال بحثه عن فضائل آل البيت في مستدرك الحاكم -علي-، وأما بجته يتعلق بتخريج الأحاديث الخمسة الواردة في المستدرك على الصحيحين من كتاب الطهارة.

سادسا، البحوث العلمية لنيل درجة الدكتوراه التي لها علاقة بعنوان البحث، كتبها الطلاب والطالبات من كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، ومنها ما يلي:

الرقم	اسم الباحث أو الباحثة	عنوان البحث	سنة المناقشة	نتائج البحث
١	عبد الرحمن بن محمد بن رشيد العنزي	المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقا من حديث النبي ﷺ: (من كان	٢٠١٣	١. مكانة المحافظ أبي عبد الله الحاكم، وعلو كعبه في فن الحديث، يظهر ذلك في أمور عدة، منها: كثرة شيوخه،

<p>وإيراده لعلل الأحاديث، وتضمينه كتابه صنوفا من علوم الحديث، وغير ذلك.</p> <p>٢. تساهل الحاكم يظهر جليًا وذلك بإخراجه لأحاديث عن المتهمين والكذابين، وغيرهم من الضعفاء.</p>		<p>يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يُدخِل حليته الحَمَام) إلى قوله: (سألت أنس بن مالك عن التَّشْرَةِ)</p>		
<p>١. أن الحاكم إمام فذُّ، وما وصف به من التساهل، فهذا خاصُّ بالمستدرك، وأما هو فإمام من أئمة الجرح والتعديل وكلامه في الرواة له وزنه ودرجته وثمنه.</p> <p>٢. أن من أسباب وقوع</p>	<p>٢٠١٣</p>	<p>المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقاً من حديث (إِنَّ سِيَاحَةَ أُمَّتِي الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) إلى نهاية حديث (مِرَاءٌ بِالْقُرْآنِ كُفْرٌ)</p>	<p>٢ عطية بن نوري بن مُجَّد بن خلف السيد الفقيه</p>	

<p>الإمام الحاكم في كثير مما انتقد عليه في "مستدرکه" هو حرصه على الإكثار من جمع الأحاديث التي أراد بجمعها الرد على الشامتين برواة السنة وأهلها.</p> <p>٣. أن الحاكم قد يخرّج في "المستدرک" بعض الأحاديث التي لا يريد بها الإستدراك؛ وإنما لأجل الإعلال وبيان الضدية.</p>				
<p>بلغت أحاديث هذه الرسالة ٤٩٠ حديثاً كانت عدة الأحاديث المعلولة والمتكلم</p>	٢٠١٣	<p>المستدرک علی الصحيحين للإمام الحاكم دراسة</p>	<p>مديني بن علي آل مديني</p>	٣

<p>فيها ١٨٥ حديثاً وأثراً، بينما بلغت الأحاديث الصحيحة ٣٠٥ أحاديث تنوعت بين أن تكون على شرط الشيخين وشرط البخاري فقط، وشرط مسلم فقط، وبين أن تكون صحيحة الإسناد فقط فبلغت الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين ٨٣ حديثاً، وبلغت الأحاديث الصحيحة التي على شرط البخاري ١٩ حديثاً، وبلغت الأحاديث الصحيحة التي على شرط مسلم وحده ٥٠ حديثاً، وبلغت الأحاديث صحيحة</p>		<p>وتحقيق من حديث النبي ﷺ "إنها لن تراني" إلى تفسير ابن عباس قوله تعالى: "وطعاما ذا غُصَّة"</p>	البارقي
---	--	---	---------

الإسناد ١٢٨ حديثاً.				
<p>١. تبين للباحث من خلال دراسة سيرة الإمام الحاكم أنه بريء من التشيع.</p> <p>٢. إن من أسباب وقوع الإمام الحاكم في كثير مما انتقد عليه في "مستدرکه" هو حرصه على الإكثار من جمع الأحاديث التي أراد بجمعها الرد على الشامتين برواة السنة وأهلها.</p>	٢٠١٤	<p>المستدرک علی الصحیحین للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ دراسة وتحقيقاً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم "قل اللهم إني أسألك الطيبات" من كتاب الدعاء إلى نهاية حديث النبي صلى الله عليه وسلم "تُصَلِّينَ فَلَ تَقْعُدِينَ" من كتاب</p>	<p>عايض بن عليته بن معلا الصاعدي</p>	٤

		الجهاد		
<p>١. كان الحاكم رحمه الله شافعي المذهب.</p> <p>٢. مراد الإمام الحاكم بشرط الشيخين أن يكون رواية الإسناد هم نفس الرواة الذين أخرج لهما الشيخان، دون النظر إلى الصحابي.</p> <p>٣. عدد الأحاديث التي استدرکہا علی الشيخين أو أحدهما في الجزء الذي حققته الباحثة (٢٤٦) حديثاً، صح استدراکه علی الشيخين (٢٠) حديثاً، وعلی شرط البخاري (٤)،</p>	٢٠١٥	<p>المستدرک علی الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث رقم (٩٧٤) إلى نهاية الحديث رقم (١٤٦٤) نهاية</p> <p>التكبير علی الجنائز</p>	جميلة بنت منيع بن عنية الله اللقماني الحربي	٥

<p>وعلى شرط مسلم (٣٥). ٤. عدد الأحاديث الصحيحة (١٦٥)، وعدد الحسنه (١٠٩)، وعدد الضعيفة (١٨١)، والضعيفة جدا (١٤)، والموضوعه واحد.</p>				
<p>من خلال دراسة الباحثة أعلّ الحاكم بنفسه حديثا وأثرين، وست عبارات دالة على التعديل وعبارة واحدة دالة على الجرح.</p>	٢٠١٥	<p>المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقا من الحديث رقم (٥٨٨٤) إلى نهاية الحديث رقم (٦٣٧٣) نهاية باب ملبوسات ابن عباس</p>	<p>شيماء حسن الكندري</p>	٦

		رضي الله عنهما		
٧	عبد الله بن أحمد بن محمد الجار الله الزهراني	المستدرک علی الصحیحین للإمام الحاکم دراسة وتحقیق من (ذکر مناقب عوف بن مالک الأشجعي) إلى نهاية حديث النبي ﷺ "هل من طعام"	٢٠١٥	١. بلغت أحاديث هذه الرسالة ٤٦٨ حديثاً، وأثراً، وبلغ عدد الأحاديث ٣٤٧ حديثاً، والباقي آثار، كانت عدة الأحاديث المعلولة والمتكلم فيها والمختلف فيها ٩٢ حديثاً، بينما بلغت الأحاديث الصحيحة ٢٥٥ حديثاً، تنوعت بين أن تكون على شرط الشيخين وشرط البخاري فقط وشرط مسلم فقط وبين أن تكون صحيحة الإسناد

<p>فقط.</p> <p>٢. أن إيراد الحاكم</p> <p>أحاديث الضعفاء</p> <p>والمتكلم فيهم غالبا في</p> <p>فضائل الأعمال</p> <p>والمناقب، وهذا باب</p> <p>توسع فيه العلماء.</p>				
<p>١. المقصود العام</p> <p>الاستدراك على</p> <p>الشيخين، ولكن ثم</p> <p>مقاصد أخرى، منها</p> <p>ما ذكره في خطبة كتابه،</p> <p>ومنها ما ذكره في</p> <p>طيات كتابه، وأهمها أنه</p> <p>أراد جمع كل ما رآه</p> <p>صالحا؛ ليحفظ على</p> <p>الأمّة سننا خاف</p>	<p>٢٠١٥</p>	<p>المستدرك على</p> <p>الصحيحين للحاكم</p> <p>أبي عبد الله</p> <p>النيسابوري المتوفى</p> <p>سنة (٤٠٥ هـ)</p> <p>تحقيق ودراسة من</p> <p>حديث عبد الله بن</p> <p>عمرو رضي الله</p> <p>عنهما "الراحمون</p> <p>يرحمهم الله" إلى</p>	<p>عبد العزيز</p> <p>بن عبد الله</p> <p>الحاج</p> <p>التمبكتي</p>	<p>٨</p>

<p>دروسها، فتساهل في إخراج ما ينص أنه ليس على شرطهما.</p> <p>٢. ما وقع له من أوهام أو تساهل وإنما يرجع إلى أحكامه، مع الاعتذار له بتأخر تأليفه واحترام المنية له قبل تنقيحه.</p>		<p>نهایة حدیث ابن عباس رضي الله عنهما "اتقوا بيتا يقال له الحمام"</p>	
<p>١. تبين للباحث بعد دراسته أن تصحيحات الحاكم رحمه الله لا يؤخذ بها حكما ابتداء، وإنما يؤخذ بها تقوية واستئناسا.</p> <p>٢. الحاكم رحمه الله يورد الشواهد والمتابعات، إلا أنه رحمه الله يعد</p>	<p>٢٠١٥</p>	<p>المستدرک علی الصحیحین للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حدیث رقم: (٦٨٦٤) ذِکْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا إِلَى الْحَدِيثِ رَقْم: (٧٣٥٥) الرَّحْم</p>	<p>٩ عبد العزيز بن عبد المحسن الحبيب</p>

<p>الشاهد والمتابع بمنزلة واحدة فلا فرق عنده فيما ظهر للباحث والله أعلم.</p>		<p>شجنة من الله" آخر باب أحاديث صلة الرحم</p>		
<p>١. الأحاديث الواردة في الفتن من الأحاديث المشكلة التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة مما يتطلب وقتا وجهدا في التدقيق والتحري من صحيح الرواية وسقيمها. ٢. الأحاديث الواردة في خروج الدجال ويأجوج ومأجوج بعضها في الصحيحين. ٣. الأحاديث الواردة في</p>	<p>٢٠١٦</p>	<p>المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من كتاب الفتن والملاحم إلى نهاية كتاب المستدرك</p>	<p>فايزة بنت عبد الله بن غطيش الخزاعي</p>	<p>١٠</p>

<p>ذكر الدابة ثابتة في السنة دون ذكر صفتها. ٤. الأحاديث الواردة في المهدي وفي فضائل الشام، بعضها صحيح. ٥. الأحاديث الواردة في السفياني لأصل لها. ٦. ذكر الحاكم أحاديث ليست على شرط الكتاب لأسباب منها: إخراجه للحديث تعجبا، أو علوه في الإسناد.</p>				
---	--	--	--	--

سابعاً، البحوث العلمية لنيل الدرجة الجامعية التي كتبها الطلاب والطالبات من قسم

علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، منها ما يلي:

الرقم	اسم الباحث أو	عنوان البحث	سنة المناقشة	نتائج البحث
-------	---------------	-------------	--------------	-------------

			الباحثة	
١ . ثلاثة أحاديث صحيحة ٢ . حديثان صحيحان	٢٠٢١	تخريج أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٥-١)	رزقي القمر شعبان	١
١ . حديثان حسنان ٢ . ثلاثة أحاديث صحيحة ولم يخرج في الصحيحين	٢٠٢١	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم الرقم (٦-١٠) من كتاب الإيمان	مفتاح الهدى	٢
١ . حديثان حسنان ٢ . ثلاثة أحاديث صحيحة	٢٠٢١	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم الرقم (١١-١٥) من كتاب الإيمان	ريکا مرحة	٣

<p>١. حديثان صحيحان</p> <p>٢. ثلاثة أحاديث ضعيفة</p>	٢٠٢١	<p>تخريج خمسة أحاديث في كتاب الإيمان من كتاب المستدرک لأبي عبد الله الحاكم رقم الحديث (١٦) - (٢٠)</p>	نسبية	٤
<p>١. حديثان صحيحان على شرط الشيخين</p> <p>٢. حديث واحد صحيح على شرط مسلم</p> <p>٣. حديثان صحيحا الإسناد</p>	٢٠٢١	<p>تخريج أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٢١-٣٥)</p>	<p>مُحَمَّدُ أَزْوَانِ هَدِي رَمَضَانِي</p>	٥
١. أربعة أحاديث	٢٠٢١	تخريج أحاديث	عارف وجكسونو	٦

<p>صحيحة بمجموع طرقه، وليس فيه تساهل الحاكم ٢. حديثان صحيحان لغيرهما بمجموع طرقهما، ولكن عند الحاكم حسن الإسناد ٣. حديث واحد صحيح لغيره بمجموع طرقه، ولكن عند الحاكم ضعيف الإسناد</p>		<p>"المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٤٢-٣٦)</p>		
<p>١. حديثان</p>	<p>٢٠٢١</p>	<p>تخریج أحاديث</p>	<p>مُحَمَّد عبد الرشيد</p>	<p>٧</p>

<p>صحيحان لغيرهما ٢. ثلاثة أحاديث صحيحة</p>		<p>"المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٥٧-٥٢)</p>		
<p>١. حديث واحد صحيح على شرط الشيخين، وليس فيه تساهل الحاكم ٢. حديث واحد صحيح لغيره لتعدد طرقه، وعند الحاكم أنه ضعيف لانقطاع سنده، وفيه تساهل الحاكم ٣. حديث واحد</p>	<p>٢٠٢١</p>	<p>تخريج خمسة أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم في كتاب الإيمان رقم الحديث (٥٨) - (٦٢)</p>	<p>لقمان الحكيم</p>	<p>٨</p>

صحيح لكن ليس على شرط الشيخين ٤. حديثان صحيحان لغيرهما لتعدد طرقهما، وأهما ليس على شرط الشيخين				
١. حديث واحد صحيح الإسناد ٢. خمسة أحاديث حسن ٣. حديث واحد صحيح	٢٠٢٢	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم رقم (٦٩-٧٥) من كتاب الإيمان	ستي هيرلفياني نوريانديا	٩
١. ثلاثة أحاديث صحيحة لغيرهم	٢٠٢٢	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد	نانانج شهاب	١٠

٢. حديثان حسن		الله الحاكم رقم (٩٨-١٠٢) من كتاب الإيمان		
---------------	--	--	--	--

الفصل الخامس: الإطار النظري

للوصول إلى أهداف البحث استخدمت الباحثة الخطوات الآتية:

١. جمع طرق الأحاديث الواردة في كتاب المستدرک لأبي عبد الله الحاكم من كتاب

الطهارة رقم ٥٨٧-٥٩١.

قال ابن المديني: "البَابُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطُّهُ"^١. وقال الخطيب أبو بكر:

"وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُؤَايِهِ وَيُعْتَبَرَ

بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالصَّبْطِ"^٢.

٢. دراسة أسانيد الأحاديث وفق القواعد في علم الجرح والتعديل، وهي كالتالي:

أ. إذا اتفق علماء الجرح والتعديل على توثيق الراوي أو تضعيفه فتأخذ الباحثة

قولهم مباشرة.

^١ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" [الرياض: مكتبة المعارف،

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٩ م] ٢/٢١٢ رقم: ١٦٤١.

^٢ المصدر السابق ٢/٢٩٥ رقم: ١٩٠١.

ب. وإذا اختلف علماء الجرح والتعديل في الراوي فترجع الباحثة إلى القواعد في

تعارض الجرح والتعديل، وهي كالتالي:

(١) تقديم الجرح المفسر على التعديل^١.

(٢) تقديم التعديل على الجرح المبهم^٢.

الفصل السادس: منهج البحث

ومنهج البحث الذي سلكته الباحثة في هذا البحث ما يلي:

أ. نوع البحث

هذا البحث يعتبر بحثاً مكتيباً، حيث أن الباحثة قامت بمطالعة الكتب التي لها علاقة بموضوع هذا البحث.

ب. منهج جمع البيانات

استخدمت الباحثة في جمع البيانات المنهج الكيفي^٣. واعتمدت الباحثة في

كتابة هذا البحث على المصدرين:

١. المصدر الرئيسي

^١ العبد اللطيف، عبد العزيز بن مُجَدِّد بن إبراهيم "ضوابط الجرح والتعديل" [مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء،

١٤٣٩هـ] ص: ٥٩.

^٢ المصدر السابق.

^٣ يعتبر المنهج الكيفي أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي

للمظاهر الانسانية، د. مُجَدِّد مسفر القرني، "منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية" [جامعة أم القرى] ص: ٥٠.

هو الكتاب الذي اعتمدت الباحثة عليه في دراسة بعض أحاديثه وهو كتاب المستدرك على الصحيحين الذي ألفه الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. (مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل).

٢. المصدر الثانوي

وهو الكتب المساعدة لإكمال هذا البحث، ككتب التخريج وكتب شروح الحديث وكتب العلل وكتب التراجم والطبقات وكتب الجرح والتعديل وغيرها من الكتب ذات علاقة بهذا البحث.

ج. منهج تحليل البيانات

منهج تحليل البيانات الذي سلكته الباحثة في كتابة هذا البحث هو المنهج الوصفي^١، حيث أن الباحثة قامت بجمع طرق الأحاديث ودراستها وبرسم شجرة الإسناد ليكون البيان أوضح.

د. منهج عرض البيانات

منهج عرض البيانات الذي استخدمت الباحثة في هذا البحث ما يلي:

١. ذكر الأحاديث المروية في كتاب المستدرك على الصحيحين من

كتاب الطهارة رقم (٥٨٧-٥٩١).

^١ يقوم الباحث فيه بجمع كافة الأمور والحقائق المرتبطة بالبحث، ومن ثم يقوم بوصفها وصفا دقيقا للغاية وتقديم تقرير مفصل عن هذه الحالة، أحمد بن بلة، "أنواع مناهج البحث العلمي" [جامعة وهران] ص: ٢.

٢. جمع طرق الأحاديث بتقديم الكتب التسعة ثم بعد ذلك على حسب وفيات المؤلفين.
٣. إذا كان الحديث ورد في الصحيحين أو أحدهما فتكتفي الباحثة بالعزو إليهما أو أحدهما.
٤. رسم شجرة الإسناد وتمييز درجة رواها بألوان مختلفة.
٥. ذكر ترجمة الرواة في دراسة الأسانيد ومعرفة حالهم من أقوال العلماء تعديلاً وتجيحاً.
٦. ذكر الحكم على الأحاديث بالنظر إلى الإسناد والمتن.
٧. شرح الكلمات الغريبة في الأحاديث إن وُجدت وذلك بالرجوع إلى كتب غريب الحديث.
٨. شرح الأحاديث وفوائدها بمطالعة كتب شروح الحديث.

الفصل السابع: خطة البحث

قسمت الباحثة هذا البحث إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول : خلفية البحث

الفصل الثاني : تحديد المسائل

الفصل الثالث : أهداف البحث

الفصل الرابع : الدراسات السابقة

الفصل الخامس : الإطار النظري

الفصل السادس : منهج البحث

الفصل السابع : خطة البحث

الباب الثاني: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين، وفيه

فصلان:

الفصل الأول :التعريف بالمصنف الإمام الحاكم النيسابوري، وهو يتكون من تسعة

مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه

المبحث الثاني : مولده ونشأته

المبحث الثالث : طلبه للعلم ورحلاته العلمية

المبحث الرابع : شيوخه

المبحث الخامس : تلاميذه

المبحث السادس : عقيدته

المبحث السابع : مصنفاته

المبحث الثامن : ثناء العلماء عليه

المبحث التاسع : وفاته

الفصل الثاني : التعريف بكتاب المستدرک علی الصحیحین، وهو يتكون من ستة

مباحث:

المبحث الأول : تسمية الكتاب

المبحث الثاني : سبب تأليفه

المبحث الثالث : موضوعه

المبحث الرابع : منهج المؤلف فيه

المبحث الخامس : عناية العلماء به

المبحث السادس : شرط الشيخين عند الحاكم

الباب الثالث: تخريج خمسة أحاديث المستدرک من كتاب الطهارة رقم (٥٨٧-٥٩١)،

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: حديث رقم ٥٨٧ (عن ابن عمر، قال: كُنَّا نَتَوَضَّأُ رِجَالًا وَنِسَاءً وَنَغْسِلُ

أَيْدِينَا فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ويتكون من خمسة

مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثاني: حديث رقم ٥٨٨ (عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: إِنَّ لِلْوَضُوءِ

شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوَلْهَانُ فَاحْذَرُوهُ، وَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ)، ويتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الثالث: حديث رقم ٥٨٩ (أن عبد الله بن مغفل، سمع ابنه، يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَبْيَضَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ، إِذَا دَخَلْتُهَا، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ سَلِ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ النَّارِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الطُّهُورِ وَالِدُّعَاءِ)، ويتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الرابع: حديث رقم ٥٩٠ (عن عبد الله بن الحارث بن جَزْرِ الزبيد، أنه سمع النبي ﷺ، يقول: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ، وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ)، ويتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الفصل الخامس: حديث رقم ٥٩١ (عن جابر، أن النبي ﷺ: نَهَى أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ الْمَاءَ إِلَّا بِمِثْرٍ)، ويتكون من خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث

المبحث الثاني : شجرة الإسناد

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس : غريب الحديث وشيء من فوائده

الباب الرابع: الخاتمة، وفيها أربعة فصول:

الفصل الأول : نتائج البحث

الفصل الثاني : التوصيات

الفصل الثالث : المصادر والمراجع

الفصل الرابع : الفهارس، وتشمل على:

أ. فهرس الآيات القرآنية

ب. فهرس الأحاديث

ج. فهرس الأعلام

د. السيرة الذاتية